

Distr.
LIMITED

A/C.2/51/L.53
29 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٤ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد خير الدين
رامول (الجزائر) على أساس مشاورات غير رسمية أجريت
بشأن مشروع القرار A/C.2/51/L.26

التدفقات الصافية والنقل الصافي للموارد بين
البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قراراتها ١٧٨/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ٩٣/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن التدفقات الصافية والنقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة
النمو،

وإذ تحيط علماً بـ "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم"^(١)، ولا سيما الفصل الثالث
المعنون "الاقتصاد الدولي" وبتقرير الأمين العام عن النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان
المتقدمة النمو^(٢)،

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.II.C.1.

(٢) A/51/291.

9634435

وإذ تدرك أنه، وإن كانت البلدان النامية هي المسؤولة في المقام الأول عن تنميتها الوطنية، فإن الحاجة مستمرة لأن يقوم المجتمع الدولي بتقديم دعم قوي لجهود تلك البلدان في حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية بعدة طرق منها تهيئة بيئة اقتصادية دولية مناسبة،

وإذ تلاحظ أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال بالنسبة لكثير من البلدان النامية، وخاصة منها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، مصدراً هاماً من المصادر المالية لدعم جهودها الإنمائية،

وإذ تدرك الدور المتزايد للاستثمار الخاص، وأن اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف كان خطوة كبرى من المجتمع الدولي باتجاه توسيع نظام التجارة الدولي القائم على قواعد سليمة، وزيادة تحرير التجارة الدولية وخلق بيئة تجارية أكثر أمناً،

وإذ تلاحظ أن تدفقات رأس المال، وخاصة تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية، آخذة في الزيادة بقوة، ولكن البلدان النامية لم تستفد كلها من تلك التدفقات، وأن تحركات رأس المال على المدى القصير لا يمكن التنبؤ بها،

وإذ تلاحظ أيضاً أن حركة النقل الصافي للموارد إلى البلدان النامية في المستقبل تتوقف على بيئة اقتصادية دولية مساندة تشجع على النمو، وعلى سياسات اقتصادية محلية سليمة،

وإذ تشدد على الطابع الذي لا يمكن التنبؤ به لحركات رأس المال الخاص القصيرة الأجل التي تتعرض بوجه خاص لتباينات في أسعار الفائدة وغير ذلك من التقلبات المحتملة في البيئة الاقتصادية المحلية والدولية،

وإذ تلاحظ أن النقل الصافي للموارد في التسعينات من مؤسسات بريتون وودز إلى البلدان النامية كان سلبياً بالقيمة الحقيقية، على الرغم من أنه كان إيجابياً إلى بلدان في أفريقيا وبعض بلدان في آسيا، وإذ تلاحظ أيضاً أن النقل الصافي المالي من المصارف الإقليمية إلى البلدان النامية، في مجموعه، كان إيجابياً بشكل عام في التسعينات، وإن كان قد أصبح سلبياً بدرجة قليلة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥،

وإذ يساورها القلق إزاء الانخفاض الحديث في المستوى العام للمساعدة الإنمائية الرسمية،

وإذ تضع في اعتبارها أن جميع البلدان، وخاصة البلدان الصناعية الكبرى، التي لها وزن كبير في التأثير على النمو الاقتصادي العالمي وعلى البيئة الاقتصادية الدولية، ينبغي أن تواصل جهودها لتعزيز النمو

الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، من أجل تضييق الفجوات، وأن تتعاون مع البلدان النامية تمكينها من تعزيز قدرتها على مواجهة مشاكلها الكبيرة والتخفيف منها في مجالات المال والتمويل وتدفقات الموارد والتجارة والسلع الأساسية والمديونية الخارجية،

١ - تؤكد الحاجة إلى زيادة الجهود الرامية إلى ضمان تدفق موارد كبيرة إلى البلدان النامية بطرق منها زيادة الائتمانات المتعددة الأطراف وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي وزيادة الموارد الميسرة والموارد من غير الديون؛

٢ - تؤكد أيضا أن تدفقات رأس المال الخاص هي مصدر خارجي هام من مصادر تمويل التنمية المستدامة، وأن اجتذاب هذا الاستثمار يتطلب وجود عدة عوامل منها السياسات المالية والضريبية السليمة، والمؤسسات الحكومية المسؤولة، ونظم قانونية وتنظيمية شفافة؛

٣ - تؤكد من جديد حاجة البلدان النامية الماسة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وخاصة بلاد أفريقيا وأقل البلدان نموا، وتحث البلدان على أن تعمل جاهدة للوفاء بالهدف المتفق عليه للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، وهو نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في البلدان المتقدمة النمو، والهدف المتفق عليه، للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا، وهو ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو في أقرب وقت ممكن؛

٤ - تؤكد على ضرورة تعبئة الدعم العام للتعاون الإنمائي، عن طريق أمور منها وضع استراتيجية تقوم على الشراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، تشمل، حسب الاقتضاء، على أهداف إنمائية متفق عليها بشكل متبادل؛

٥ - تؤكد أيضا أهمية دور المؤسسة الإنمائية الدولية بوصفها ذراعا للقروض الميسرة إلى حد بعيد من أذرع البنك الدولي في تعزيز التنمية في البلدان النامية المؤهلة، وتحث المانحين على الوفاء الكامل بتعهداتهم في هذا المجال، ولا سيما من خلال التغذية الحادية عشرة بالموارد للمؤسسة الإنمائية الدولية، وكفالة التمويل الكافي لها في المستقبل؛

٦ - تناشد جميع البلدان أن تتعاون وتعمل معا في مجال القضايا المتصلة بتمويل مرفق التكيف الهيكلي المعزز للوصول بالمرفق إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، بما في ذلك تقديم تبرعات ثنائية، وإذا دعت الحاجة أن يقوم صندوق النقد الدولي بالنظر في إدارة احتياطييه بشكل أمثل ييسر تمويل مرفق التكيف الهيكلي؛

٧ - تحت جميع المؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة، حسب الاقتضاء، على مواصلة جهودها لتحسين نوعية وكفاءة قروضها بوسائل منها توزيع مساهماتها في التنمية المستدامة على المشروعات الممولة، وزيادة فعالية الرصد والتقييم، وزيادة عنصر التساهل في القروض ما أمكن ذلك؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل رصد التطورات في مجال التدفقات الصافية والنقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وأن يستفيد من جميع التقارير ذات الصلة، مثل التقارير التي يصدرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، وأن يقدم تقريراً عن ذلك في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٧"؛ وتطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار، بالتعاون الوثيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤسسات بريتون وودز.

— — — — —